

Distr.: General
20 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة الحادية عشرة
اللجنة التنظيمية

محضر موجز

المعقود في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كامو (كينيا)
ثم: السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا)
ثم: السيد هان تشونغهي (جمهورية كوريا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة

انتخاب أعضاء المكتب

خطة عمل لجنة بناء السلام

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-01167 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

إقرار جدول الأعمال (PBC/11/OC/1)

١ - أقر جدول الأعمال.

مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة (PBC/10/OC/L.1)

٢ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة التنظيمية قد اعتمدت مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها العاشرة (PBC/10/OC/L.1) بصورة مؤقتة أثناء مشاورات غير رسمية، بانتظار ترجمته إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وإلى أن الفصل الثالث من التقرير يعرض إطاراً لخطة عمل اللجنة في عام ٢٠١٧، وأن الجمعية العامة ومجلس الأمن سينظران في التقرير.

٣ - اعتمد مشروع التقرير.

انتخاب أعضاء المكتب

٤ - الرئيس: قال إنه يفهم، في ضوء المشاورات التي أجريت سابقاً فيما بين المجموعات الإقليمية وأعضاء اللجنة التنظيمية، أن اللجنة مستعدة لانتخاب رئيس جديد للجنة بناء السلام.

٥ - انتُخبت جمهورية كوريا لرئاسة اللجنة بالتركية لولاية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٦ - الرئيس: قال إن مجموعة الدول الأفريقية تؤيد شغل كينيا لمنصب نائب رئيس اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

٧ - انتُخبت كينيا نائباً للرئيس بالتركية لولاية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٨ - الرئيس: قال إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤيد شغل المكسيك لمنصب نائب رئيس اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

٩ - انتُخبت المكسيك نائباً للرئيس بالتركية لولاية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٠ - أُعيد انتخاب سويسرا رئيساً لتشكيلة بوروندي؛ وأُعيد انتخاب المغرب رئيساً لتشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وأُعيد انتخاب كندا رئيساً لتشكيلة سيراليون؛ وأُعيد انتخاب السويد رئيساً لتشكيلة ليبيريا؛ وأُعيد انتخاب البرازيل رئيساً لتشكيلة غينيا - بيساو.

بيان الرئيس المنتهية ولايته

١١ - الرئيس: قال إن وفد بلده استرشد خلال ولايته كرئيس بثلاث أولويات رئيسية، وهي تعميق أثر لجنة بناء السلام بالاعتماد على جدول الأعمال الذي وضعه أسلافه للمرحلة المقبلة وبالاستفادة من الدروس المستخلصة؛ والمضي قدماً بتنفيذ نتائج الاستعراضات الثلاثة لعمليات الأمم المتحدة للسلام التي أجريت في عام ٢٠١٥؛ والاستفادة من الفرص المتاحة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهتَم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ولقد شمل التقدم المحرز في السنة الفاصلة إنشاء مجموعة الأصدقاء المعنية بالحفاظ على السلام التي تتميز عضويتها بالتنوع والنشاط التام. وقد عُقدت اجتماعات استشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والجهات الفاعلة الأخرى بشأن سد الثغرات في دور اللجنة في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وعقدت اللجنة مؤتمرات متعددة الأطراف لجمع الأموال واتخذت تدابير استباقية أخرى لتعزيز وضعها المالي وعرض أنشطة صندوق بناء السلام.

١٢ - وذكر أن اللجنة قامت خلال فترة ولايته، بمتابعة التزامها بتوسيع نطاق أعمالها الخاصة ببلدان بعينها. وقامت تحقيقاً لهذه الغاية، بزيارة العديد من بلدان غرب أفريقيا وقدمت إحاطة إعلامية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بهدف إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات الأمنية، مما أدى إلى تعميق شراكتها مع الاتحاد الأفريقي، على النحو المطلوب في الوثيقة الختامية لاستعراض هيكل بناء السلام. وفي

إعلان النوايا الذي أرسله إلى أعضاء اللجنة التنظيمية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

١٥ - وأفاد بأنه أولاً، سيعمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعميم مراعاة مفهوم الحفاظ على السلام على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما أنه سيشجع أعضاء اللجنة على المشاركة بنشاط أكبر في تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والهيئات الرئيسية الثلاث التي انشأها منها. وسيستند ثانياً، إلى الشراكات القائمة مع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغية حشد الدعم اللازم من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وثالثاً، سيتعاون بنشاط مع البنك الدولي، على استكشاف خيارات التعاون في البلدان المتضررة من النزاع، والقيام بدعم من الدول الأعضاء، بجعل مسألة تمويل بناء السلام موضوع دورة اللجنة السنوية لعام ٢٠١٧، وذلك من أجل كفالة تمويل بناء السلام على نحو يمكن التنبؤ به. ورابعاً، سيعمل على تعزيز الأبعاد الجنسانية لعملية بناء السلام ومشاركة الشباب فيها، بطرق منها تفعيل الاستراتيجية الجنسانية التي اعتمدها اللجنة سابقاً وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب. وأخيراً، سينفذ بدقة أساليب عمل جديدة بهدف جعل اللجنة كيانا أكثر كفاءة وشفافية ومرونة.

١٦ - وأشار إلى أن بلده، في الأيام الأولى للمنظمة، قد عانى خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت انتهاء النزاع وما صاحبها من تحديات، ألا وهي الفقر المدقع، وضعف المؤسسات، واختيار الهياكل الاجتماعية الأساسية. وإن مسيرة انتقال بلده من الخراب إلى اقتصاد قوي وديمقراطية نابضة بالحياة، بتوجيه من الأمم المتحدة، دليل مؤكد على أن السلام، لم يكن ليتحقق كأمر حتمي، إنما تحقق باتخاذ قرارات صعبة وبذل جهود شاقة وإجراء تسويات ولذلك ينبغي تقدير قيمته وتعزيزه في كل بلد.

أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتمدت الاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام التي تم وضعها بدعم تقني من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وكان الهدف منها يتمثل في تبسيط دور المرأة البالغ الأهمية، ولا سيما بوصفها أساساً من أسس القواعد الشعبية لبناء السلام في أعمال اللجنة. وعقد رئيس الجمعية العامة حواراً رفيع المستوى بشأن بناء السلام المستدام للجميع، مباشرة عقب جلسة مجلس الأمن التي دعا السويد إلى عقدها بشأن الموضوع نفسه. وشكلت كلتا المناسبتين معلماً بارزاً في إجراءات الأمم المتحدة للنهوض بالسلام، الذي يمثل الشغل الشاغل المستمر لدى الدول الأعضاء. وتشكل المناطق التي يعم فيها السلام - مما ينعش الأمل بتوسيع نطاق السلام إلى سائر أنحاء العالم - المناطق التي ترسخ فيها اللجنة أعمالها بما يكفل تحقيق أثرها الفعال، ويود بلده أن يواصل الإسهام في هذه الجهود.

١٣ - تولى السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا) رئاسة الجلسة.

بيان الرئيس الجديد

١٤ - الرئيس: رحب بالأسس التي وضعها سلفه لإنشاء آلية لتعزيز شراكة اللجنة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقال إن عام ٢٠١٧ سيشهد تحولات على مستويات عدة، مع أمين عام جديد وما تشهده البيئة الأمنية العالمية من تحولات تثير الاضطرابات. وقد أيدت الدول الأعضاء دعوة الأمين العام إلى اتباع نهج جديد لمنع نشوب النزاعات، اعتبره بمثابة الأولوية القصوى للمنظمة. وأشار إلى أنه سيعمل، بصفته رئيساً للجنة، على إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيدين العالمي والإقليمي في دعم الدول التي تواجه خطراً وشيكاً باندلاع النزاع أو تحديات ما بعد انتهاء النزاع. وستشكل القضايا الهامة المحددة في جدول أعمال المرحلة المقبلة الوارد في تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة جزءاً من أعماله في عام ٢٠١٧. وحدد أيضاً عدداً من الأولويات الأخرى التي ستترشد بها اللجنة في عملها، على النحو المبين في خطاب

خطة عمل لجنة بناء السلام

٢٠ - الرئيس: قال إنه بصدد تنظيم اجتماع خاص في آسيا كجزء من مجمل الجهود الرامية إلى تنويع مجالات اهتمام اللجنة وجدول أعمالها.

٢١ - السيد بيشو (اليابان): قال إن اللجنة قد بحثت في إمكانية تعيين جهات تنسيق للأنشطة المواضيعية والخاصة ببلدان بعينها، بغية الاستفادة من إنجازاتها المحققة حتى الآن. فبناء المؤسسات هو أحد أهم جوانب بناء السلام. وذكر أنه أعد ورقة غير رسمية تناقش، في جملة أمور، مسألة جهة التنسيق المعنية ببناء المؤسسات في اللجنة، وهي مهمة ينبغي تناولها بطرق مواضيعية وإقليمية، وليس على أساس بلدان بعينها. واليابان مستعدة للعمل كجهة تنسيق وحرصة على بدء عملها فوراً، إذا وافق الأعضاء، كجزء من المبادرة الشاملة لتوسيع نطاق عمل اللجنة.

٢٢ - السيد فرنانديز - تارانكو (الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام): قال إن الوفد الكيني قام بدور حيوي في التعجيل بتنفيذ القرار المشترك بين مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحفاظ على السلام، لا سيما فيما يتعلق بزيادة مرونة اللجنة. وسيكون من الضروري، من الآن فصاعداً، مواصلة البناء على نجاحات الرؤساء السابقين، والسعي إلى جعل اللجنة أكثر دينامية وصلة بالدول الأعضاء، بما يتجاوز التشكيلات التي ظلت تمثل تركيز عملها حتى الآن.

٢٣ - وأوضح أن اللجنة كانت قد تناولت، في عام ٢٠١٦، طائفة واسعة من المسائل المواضيعية والإقليمية والقطرية، وعززت شراكتها مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وتوفر أساليب عمل اللجنة، الواردة في التقرير، فرصة لإعادة النظر في طريقة عملها. وفي الدورة السنوية الثالثة، قامت اللجنة بمناقشة الدعم الذي يمكن أن تقدمه إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي المستقبل، سيكون ذلك النقاش مرتبطاً بنوع التمويل الذي يقدمه صندوق بناء السلام إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أخذت كينيا بزمام المبادرة في تنظيم المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات

١٧ - الرئيس: قال إن من المتوقع، وفقاً للفقرة ٤ من الوثيقة المتعلقة بأساليب عمل لجنة بناء السلام، الواردة كمرفق لمشروع تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة (PBC/10/OC/L.1)، أن تعتمد اللجنة خطة عمل سنوية استناداً إلى جدول أعمال المرحلة المقبلة الوارد في التقرير السنوي للجنة. ويتعين مواصلة تطوير خطة العمل وتعميمها على الدول الأعضاء على أساس فصلي، تدرج فيها على أساس شهري تواريخ اجتماعات اللجنة وأنشطتها ومواعيد زيارتها بجميع تشكيلاتها. وقد تلقى أعضاء اللجنة خطة عمل مقترحة للجنة التنظيمية والأنشطة التي من المقرر أن يقوم بها الرئيس لتنفيذ الأعمال المنصوص عليها في جدول أعمال المرحلة المقبلة. وهو يعتبر أن اللجنة تقرر خطة العمل المقترحة بصورة مؤقتة.

١٨ - وقد تقرر ذلك.

١٩ - السيد زامورا ريفاس (السلفادور): قال إن بناء السلام هو مهمة عالمية يجب أن يشارك فيها كل بلد، أيا كان مستواه من حيث التماسك الاجتماعي والتنمية والديمقراطية. وإن تركيز اللجنة شبه الحصري، منذ إنشائها، على بلدان محددة يقوض قدرتها على تناول مسألة بناء السلام بشكل شامل. ولا تزال هذه المشكلة قائمة، على نحو ما يتبين في خطة العمل المقترحة؛ فإن نصف الأنشطة الـ ٤٤ المذكورة تتعلق ببلدان بعينها. وتعمل اللجنة باختصار أساساً في القارة الأفريقية ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية - ولا شك في أنها مهمة جديدة بالثناء وضرورية وذات أولوية قصوى. غير أنها بقيامها بذلك، لم تستفد من تجارب مناطق أخرى، بما في ذلك بلده. وفي الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإبرام السلفادور اتفاقات السلام، يسعى بلده للتوصل إلى اتفاق وطني لمعالجة المشاكل التي لم تعالج عندما تحقق السلام. ويأمل بلده في أن يتبادل خبراته، ولكن لكي يتسنى له القيام بذلك، على اللجنة أن تبدي اهتماماً أكثر شمولية وأن تتوخى فعالية أكبر. وينبغي للجنة أن تعتمد في عملها نهجاً أكثر تعددية بغية مساعدة أكبر عدد ممكن من البلدان والتعلم منها.

٢٧ - السيد بلانشارد (كندا): تكلم بصفته رئيس تشكيلة سيراليون، فقال إن فريقه سوف يركز على الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٨، وعلى كفالة التعافي من فيروس إيبولا، وعلى بقاء خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقا تسير على الطريق الصحيح، واستمرار تلقيها الدعم من الشركاء الدوليين. وأعرب عن أمله في أن يعمل مع سفير اليابان بشأن بناء المؤسسات، وهو أمر ضروري بالنسبة لمستقبل سيراليون.

٢٨ - وأعرب عن تأييده الكامل للمجالات الأربعة ذات الأولوية التي وقع اختيار الرئيس عليها. ومن الأهمية بمكان كفالة أن تسفر الاستراتيجية الجنسانية التي تنتهجها اللجنة عن نتائج ملموسة.

٢٩ - السيد فييرا (البرازيل): تكلم بصفته رئيس تشكيلة غينيا - بيساو، فقال إن لدى غينيا - بيساو قواسم مشتركة كثيرة مع البرازيل. وسوف تتابع حكومة بلده الحالة السياسية في غينيا - بيساو لا في إطار دورها داخل لجنة بناء السلام فحسب، بل أيضا بصفته رئيسة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مما سيتيح الفرصة لتعزيز التعاون بين الهيئتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو بهدف تعزيز الانضمام إلى خطة النقاط الست واتفاق كوناكري. وتحتاج غينيا - بيساو إلى حكومة شاملة جامعة. ومن الأهمية بمكان اعتماد خطة حكومية؛ إذ يجب ألا يواصل المدنيون تحمل عبء المأزق السياسي.

٣٠ - وذكر أن تشكيلته ستجتمع، في الأسابيع المقبلة، مع ممثلي حكومة غينيا - بيساو للإطلاع على آخر التطورات السياسية، وخاصة أحدث الأخبار عن خطة النقاط الست واتفاق كوناكري، ومع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل الاستماع إلى التقدم المحرز في الوساطة. ورحب بقيام الجمعية العامة بإنشاء وظيفتين مؤقتتين لموظف للشؤون السياسية وموظف لشؤون سيادة القانون، مما سيعزز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو.

للسندوق، الذي جمع ١٥٢ مليون دولار، مما يسر سرعة الاستجابات للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وبأزمات.

٢٤ - وذكر أن تنفيذ التوصيات الواردة في القرارات يمكن أن يشكل تحديا رئيسيا. ويستند جزء كبير من أهمية اللجنة ومصداقيتها إلى الكيفية التي قامت بها بتحسين أساليب عملها بغية توفير منتدى دبلوماسي لمناقشة طائفة واسعة من البلدان والحالات، بناء على طلب البلدان دائما. ويوفر ازدياد تواتر إشارة مجلس الأمن إلى أنشطة اللجنة فرصا لها من أجل الإسهام بمدخلات قيمة مضافة هامة إلى مداورات المجلس. وستؤدي زيادة مشاركة الأعضاء إلى تعزيز نوعية المدخلات. وعلاوة على ذلك، فإن الدور الذي تضطلع به اللجنة في سد الثغرات أساسي لنجاح تنفيذ الإصلاحات على نطاق المنظمة في مختلف المجالات التي اقترحتها الأمين العام، وفي تحقيق السلام والتنمية المستدامين في الميدان.

٢٥ - وأفاد بأن مكتبه يرحب بالدعوة إلى توثيق عرى التأزر مع صندوق بناء السلام، وهو على أهبة الاستعداد لتقديم أحدث المعلومات عن أنشطة الصندوق في البلدان غير المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وسوف يواصل المكتب دعم البلدان التي تتلقى تمويلا من اللجنة، وتشجيع البلدان المؤهلة للتمويل على إبلاغ اللجنة بوصفها منتدى لاستراتيجياتها وخبراتها والتحديات التي تواجهها في مجال بناء السلام. وقد أبرز الرئيس مسألة التمويل باعتبارها من الأولويات الرئيسية لدورة عام ٢٠١٧، وهو توكيد محمود. وفي هذا الصدد، يجب أن تكفل اللجنة إجراء المشاورات اللازمة بشأن توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لأنشطة بناء السلام حتى يتسنى إدراج مواقف الدول الأعضاء في التقرير. ومن المهم أيضا إقامة شراكة مع المنظمات الإقليمية، وكذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأعرب في الختام، عن ترحيبه بأساليب العمل الجديدة، ودعا الأعضاء إلى مواصلة العمل معها بطريقة دينامية.

٢٦ - الرئيس: دعا رؤساء التشكيلات الخاصة ببلدان معينة إلى تبادل الخطط والأولويات الخاصة بها لعام ٢٠١٧.

الأزمات، وضمان استقراره، ومنح الأمل لشعبه. وسوف تعمل التشكيلة على الاستفادة من هذا الدعم، وستبقي مجلس الأمن ولجنة بناء السلام على علم بالتقدم المحرز.

٣٦ - وأفاد بأنه سيقدم إلى أعضاء التشكيلة برنامج عمل مؤقت لعام ٢٠١٧، يقوم أساسا على تقديم الدعم للخطة الوطنية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام التي عرضت في مؤتمر بروكسل ومتابعتها، لإقراره في اجتماعهم المقبل. ويعتزم عقد اجتماعات مواضيعية تركز على الركائز الثلاث للخطة بهدف كفالة استمرار مشاركة جميع أصحاب المصلحة. وفي شباط/فبراير، سوف تعتمد التشكيلة برنامج عملها؛ كما ستحيط مجلس الأمن علما بالتقدم المحرز. وفي آذار/مارس، ستبدأ التشكيلة أعمالها الموضوعية، بدءا من الركيزة الأولى للخطة الوطنية، وهي: استعادة السلام والأمن والمصالحة الوطنية. وسوف تجتمع أيضا مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل متابعة التزامات التمويل التي تم التعهد بها في بروكسل. وفي نيسان/أبريل، ستجتمع التشكيلة وتركز على الركيزة الثانية للخطة الوطنية، وهي: تجديد العقد الاجتماعي بين الدولة والشعب. وفي أيار/مايو، ستركز على الركيزة الثالثة، وهي: إعادة بناء الاقتصاد وحفز قطاع الإنتاج. كما سيقوم بزيارة للبلد، برفقة أعضاء التشكيلة، وذلك للتعرف على العقبات التي يجب التغلب عليها، إن وجدت، والتعاون مع المؤسسات المختصة للتأكد من إتاحة الأموال الموعودة في بروكسل. وفي حزيران/يونيه، سيعقد اجتماع تقييمي، كما ستسنع فرصة أخرى لإحاطة مجلس الأمن بالتقدم المحرز بشأن الأمن وإعادة الهيكلة والتنمية والمصالحة الوطنية.

٣٧ - السيد سكاو (السويد): تكلم بصفته رئيس تشكيلة ليبيريا، فقال إنه يشعر بالتشجيع من التأييد الذي أبدى في مناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في وقت سابق من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وفي المناقشات التي دارت في الحوار الرفيع المستوى بشأن "بناء سلام مستدام للجميع: أوجه التآزر

٣١ - السيد لاوبر (سويسرا): تكلم بصفته رئيس تشكيلة بوروندي، فقال إن من الضروري الانتظار لرؤية كيفية تطور الحالة الدينامية في بوروندي. وتعتزم التشكيلة الاستفادة من الأعمال التي قامت بها خلال فترة الأشهر من الـ ١٢ إلى الـ ١٨ الماضية، ولا سيما بشأن تعزيز ثقة السلطات البوروندية في النظام الدولي.

٣٢ - وأفاد بأن التشكيلة قد أحرزت تقدما كبيرا في عام ٢٠١٦ بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعقدت في نهاية السنة، معتكفا ناجحا نظر فيه أعضاء التشكيلة، مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، في السبل الممكنة لتلبية احتياجات بوروندي.

٣٣ - وأشار إلى أنه يتوقع الدعوة إلى تنظيم مناسبة مماثلة في عام ٢٠١٧. كما يعتزم زيادة عدد الشركاء المعنيين بعمل التشكيلة؛ وسيعمل موظفو الأمم المتحدة الجدد في ما يتعلق ببوروندي، وستستمر التشكيلة في تواصلها مع المؤسسات المالية الدولية، ولكنها ستسعى أيضا إلى تحسين الاستفادة من خبرة أعضاء التشكيلة بشأن بوروندي. وسوف يقوم بزيارة للبلد في الربع الأول من عام ٢٠١٧ برفقة ممثلي أعضاء التشكيلة. وأعرب عن استعداد وفد بلده للمساهمة في المناقشات المتعلقة بأساليب عمل اللجنة.

٣٤ - السيد هالي (المغرب): تكلم بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، فقال إن العام الماضي كان حافلا بالتحديات، التي لم يكن أقلها التأكد من إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الوطنية سلميا. وقد كان عاما ناجحا لبناء السلام، أدى خلاله أعضاء التشكيلة دورا هاما.

٣٥ - وبعد أن أطلق على عام ٢٠١٧ اسم عام الأمل، أشار إلى أن الجهات المانحة قد تعهدت في مؤتمر المانحين في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى بمبلغ ٢ ٢٦٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، متجاوزة بذلك أعلى التوقعات، ومؤكدة من جديد على التزام المجتمع الدولي بدعم البلد في عملية الانتعاش التي يخوضها، ومنع انتكاسه إلى

الجنسانية والشباب. ومن الأهمية بمكان إيجاد بدائل للعنف الذي كان موجها غالبا نحو الشباب في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. كما أعرب عن تقدير وفده للتركيز على تعبئة الموارد، والعزم المعلن على زيادة المرونة في تنفيذ ولاية اللجنة، بما يتفق مع أفكار الأمين العام الجديد بشأن الحد من البيروقراطية في الأمم المتحدة.

٤٥ - وأشار إلى أن خطة العمل لعام ٢٠١٧ تتسم بالطموح، ولكنها قابلة للتحقيق. ويُعد الإبقاء على ممارسة القيام بالزيارات الميدانية من الأبناء السارة: إذ أن هذه الزيارات تتيح الاتصال الوثيق مع الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، الذي تجلت قيمته من خلال التطورات الأخيرة في غامبيا. وقال إن وفد بلده يعول على دعم اللجنة المستمر للمنطقة دون الإقليمية.

٤٦ - السيد سوماه (غينيا): قال إن وفدا من اللجنة قام بزيارة غينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بغرض القيام، جنبا إلى جنب مع السلطات الوطنية المختصة، باستعراض تعاون الحكومة الغينية مع اللجنة. وتكررت المناقشات على التقدم المحرز إزاء الركائز الثلاث الواردة في بيان الالتزامات المتبادلة بين حكومة غينيا ولجنة بناء السلام بشأن بناء السلام في غينيا، وهي المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، وعمالة الشباب والمرأة، بالإضافة إلى التحديات الأخرى التي لا يزال المجتمع يواجهها. وجرت الإشارة إلى ضرورة تضافر الجهود لبناء القدرات المؤسسية، ولا سيما القدرات القضائية. وأشار إلى أن وفده يقدر، في هذا الصدد، ما أعربت عنه اليابان مؤخرا من استعداد لأن تعمل بوصفها جهة التنسيق في مجال بناء المؤسسات. وتعمل السلطات الوطنية المختصة على وضع الصيغة النهائية لتقرير الاستعراض، تمشيا مع مبدأ تولى البلدان قيادة أمورهما وامتلاكها زمامها، وسيقدم قريبا لكي تعتمده اللجنة رسميا، على النحو المبين في خطة عمل اللجنة لعام ٢٠١٧.

٤٧ - الرئيس: قال إنه يعتزم مواصلة تعزيز الروابط بين عمل اللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية عن طريق عقد

بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام.

٣٨ - وذكر أن الحالة في غامبيا، في رأيه، مثال نموذجي على الدبلوماسية الوقائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة والتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية. ومن الحيوي صون السلام طوال المرحلة الانتقالية في البلد. وستكون هناك حاجة إلى المساعدة الدولية، لكفالة الاستقرار وإنعاش الاقتصاد من بين جملة أمور.

٣٩ - وأفاد بأنه يؤيد أولويات السنة المقبلة التي حددها الرئيس المقبل للجنة تأييدا تاما. ومما يبشر بالخير أن الأمين العام الجديد يتخذ بالفعل خطوات ملموسة لتنفيذ خطة الحفاظ على السلام. وقد تجد اللجنة من المفيد أن تناقش الدروس المستفادة من نهج الحفاظ على السلام الذي يجري تجريبه في سري لانكا وبوركينا فاسو.

٤٠ - وأشار إلى أن لدى التشكيلة ثلاث أولويات لعام ٢٠١٧ كما يلي: المشاركة بشكل وثيق في وضع خطة لبناء السلام، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦)؛ ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لكفالة نجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، واسهامها في توطيد الديمقراطية؛ وتعزيز المصالحة الوطنية نظرا لأن التماسك الاجتماعي أمر حيوي لرخاء ليبيريا واستقرارها.

٤١ - وأضاف أنه على الرغم من نجاح مؤتمر المانحين المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بالفعل، فإن تمويل بناء السلام لا يزال دون المستويات المثلى. ويجب على الدول الأعضاء والشركاء الآخرين تنشيط الجهود التي يبذلونها في هذا المجال.

٤٢ - الرئيس: قال إن ممثلي بوروندي وغينيا طلبا المشاركة في مناقشة البند قيد النظر.

٤٣ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد شينغيرو (بوروندي) والسيد سوماه (غينيا) إلى طاولة اللجنة.

٤٤ - السيد شينغيرو (بوروندي): قال إن وفده يرحب ترحيبا حارا بخطة الرئيس الرامية إلى التركيز على الشؤون

من النزاع. وأعرب في الختام، عن ترحيب وفده بفكرة تعيين جهات تنسيق لمجالات العمل الرئيسية.

٥٠ - السيد لاميك (فرنسا): قال إن التشكيلات القطرية تضطلع بدور مفيد وهام للغاية على أرض الواقع في مجال منع نشوب الأزمات وحلها. وعلى الرغم من ذلك، هناك قيمة لتوسيع نطاق النهج الذي تتبعه اللجنة؛ وتضطلع اللجنة التنظيمية بدور هام في ذلك الصدد.

٥١ - وذكر أن وفده يرى، فيما يتعلق بأساليب العمل، أن تعيين المنسقين المقيمين من شأنه تحسين نوعية متابعة اللجنة لأعمالها. وسيكون بوسع المنسقين المقيمين تنسيق الأعمال التي تضطلع بها مختلف الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي والوكالات المشاركة في أي عملية من عمليات بناء السلام، وإبقاء اللجنة التنظيمية على علم بالتطورات الحاصلة في بلدان بعينها. وسيؤدي تعيين المنسقين المقيمين إلى تعبئة المجتمع الدولي وتوفير هيكل لتحذيره في حال تعرض عملية بناء السلام للخطر، وتقديم الدعم إلى الدول طوال عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

٥٢ - السيد مصطفى (مصر): قال إنه ينبغي للجنة أن تركز طوال عام ٢٠١٧ على ثلاثة مجالات. أولاً، بما أن اللجنة تعمل على تعميم مفهوم الحفاظ على السلام في أعمال الأمم المتحدة، فإنه يتعين عليها أن تعمل على تعميق فهم معنى هذا المفهوم. ومن المهم من أجل تيسير عمل الجهات صاحبة المصلحة معاً وعملها بالشراكة مع الأمين العام، بشأن أمور منها ما يستلزمه الحفاظ على السلام من عمل في سياقات مختلفة، أن تكون جميعها على توافق. ويعتبر العمل الذي يقوم به فريق أصدقاء الحفاظ على السلام في هذا المجال مفيداً.

٥٣ - وأفاد ثانياً، بأن من الضروري تحفيز التزام الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء اللجنة بصورة أكبر وأعمق؛ ويجب أن يفهم أعضاء كل فئة بالضبط ما تستتبعه عضويتها. ويتعين على الرئيس تولي المهمة الهامة التي تتمثل في تحديد أدوار مختلف

اجتماعات عادية ومخصصة لتقييم التقدم الذي أحرزته كل تشكيلة. وسيدعو إلى عقد اجتماع على مستوى الخبراء في الأيام المقبلة لمناقشة المسائل المواضيعية وتعيين جهات التنسيق. وستتيح هذا الاجتماع الفرصة لتسوية طرائق تناول مجموعة المسائل المواضيعية. وأعرب مختلف الدول الأعضاء عن اهتمامها بأن تعمل كجهة تنسيق في مجالات الشؤون الجنسانية والشباب وغيرها من مجالات العمل المواضيعية.

٤٨ - السيد بيدرسن (النرويج): قال إن اللجنة يجب أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من عام ٢٠١٧. وقد أظهر الاجتماعان اللذين عُقدا بالفعل في كانون الثاني/يناير بشأن بناء السلام، حرص أعضاء اللجنة على المضي قدماً؛ وينبغي أن يعمل الرئيس ونوابه على كفالة ارتقاء هيكل بناء السلام إلى مستوى إمكاناته الكاملة. وتعد مجالات منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام والتنمية أجزاء من سلسلة متواصلة؛ ويتطلب النجاح العمل في كل مجال من تلك المجالات. وينبغي أن يقاس نجاح اللجنة دائماً بمدى تحسن الحالة على أرض الواقع في البلدان التي تضطلع فيها اللجنة بعملها؛ ولذلك، فإن التركيز في خطة العمل على الأثر على أرض الواقع أمر جدير بالترحيب.

٤٩ - وأشار إلى أن وفد بلده، فيما يتعلق بخطة العمل، يؤيد التغييرات المدخلة على أساليب عمل اللجنة التي تهدف إلى زيادة مرونتها وجدواها في دعم البلدان والمناطق ووضع استراتيجيات بناء السلام وتنفيذها، فضلاً عن التركيز على الشراكات وامتلاك البلدان لزمم أمورها. ويجب التشديد على القيمة المضافة التي تقدمها اللجنة، وهي صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات ودورها كجهة لبناء الجسور. ويجب تعزيز الروابط بين اللجنة وصندوق بناء السلام لأن التمويل يعد جزءاً لا يتجزأ من العمل الإنمائي الذي تضطلع به اللجنة. ويعد إقامة شراكة أقوى بين اللجنة ومجلس الأمن أمراً ضرورياً وممكناً على السواء، إذ أن من شأنها أن تمكن اللجنة من تقليص عبء عمل مجلس الأمن وتيسير الانتقال السلس في البلدان الخارجة

لدى القيام بواجباته، وذلك بالتشاور الوثيق مع مكتب دعم بناء السلام والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام.

٥٨ - السيد بن مؤمن (بنغلاديش): قال إنه يشعر بالتشجيع من إعلان النوايا ذي الرؤية الثاقبة، ويعرب عن تأييده التام للمجالات الخمسة ذات الأولوية المبينة، ولخطة العمل المؤقتة لعام ٢٠١٧، ولاقتراح اليابان بتعيين جهة تنسيق في مجال بناء المؤسسات. ويسر وفد بلده أن يرى ما تحقق من الرؤية التي حددها الرئيس المنتهية ولايته خلال العام الماضي. وقد حظيت اللجنة باهتمام وأهمية متجددين من خلال عرض مفهوم الحفاظ على السلام، الذي اعتبره الأمين العام الجديد محورا لجهوده الدبلوماسية في مجال السلام. وأعرب عن موافقته على ضرورة زيادة توضيح المفهوم، الأمر الذي يشكل مهمة شاقة للجنة التنظيمية. وترحب بنغلاديش بالعمل المضطلع به بشأن أساليب العمل والنظام الداخلي، بناءً على قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الصادرة في عام ٢٠١٦، بما يتيح للجنة الابتعاد عن العمل على النحو المألوف. ويمكن أن يشكل إبرام اتفاق بديل مجدٍ بشأن تشكيلة غينيا القطرية نقطة انطلاق جيدة. وتمثل استراتيجية اللجنة للشؤون الجنسانية قيمة مضافة هامة، وينبغي مواصلة تعزيزها تحت رعاية برنامج المرأة والسلام والأمن. وستؤيد بنغلاديش تنفيذ الاستراتيجية، بالتعاون مع الوفود المهتمة الأخرى في اللجنة التنظيمية. كما إن من الجدير بالترحيب زيادة التركيز على الشباب وبناء المؤسسات والتفاعل مع أهداف التنمية المستدامة. ويجب الحفاظ على العمل المتعلق بأفضل الممارسات والاستفادة منه لدى تجريب مختلف أساليب العمل. ويجب الحفاظ في الوقت نفسه على نزاهة اللجنة التنظيمية وشفافيتها والدور التنسيقي الذي تقوم به؛ ويجب تنسيق الجهود، قدر المستطاع، عن طريق اللجنة من أجل تبادلي إنشاء تشكيلات متعددة، لأنها تجعل من الصعب على الدول مواصلة المشاركة وتقديم المساهمات.

٥٩ - السيد براكممان (بلجيكا): قال إن اللجنة تمر بوقت حساس، نظرا للزخم الكبير الذي منحه الأمين العام لمفهوم الحفاظ على السلام. وقال إن بلجيكا تتفق على أن السلام

فئات العضوية والسبل التي ينبغي أن تسهم بها تلك الفئات في تحقيق الأهداف الشاملة للجنة.

٥٤ - وذكر ثالثا، أنه كانت هناك إشارات مشجعة من مجلس الأمن طوال عام ٢٠١٦ وفي بداية عام ٢٠١٧ فيما يتعلق بمكانة اللجنة وأهميتها في المستقبل. وينبغي للجنة، على النحو المبين في خطة عملها، أن تتولى مهام مجلس الأمن الثلاث المحددة وأن تنفذها وهي: المهام المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وسيؤدي تولي زمام تلك المشاريع التجريبية إلى مساعدة اللجنة على توطيد دورها الاستشاري فيما يتعلق بمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، ولكي يكون ذلك الدور الاستشاري ذا مغزى، ينبغي لرؤساء التشكيلات القطرية تحديد مواعيد زيارتهم للبلدان وفقا لجدول مجلس الأمن المحدد للنظر في المسألة المتعلقة بالبلد المعني. وستكون المدخلات المستندة إلى التجربة الأخيرة ذات مغزى أكبر.

٥٥ - وأشار إلى أن الخطوات المذكورة أعلاه ستتيح للجنة تقديم مساهمات كبيرة في التقرير القادم للأمين العام وفي المناسبة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ويجب أن تستند تلك المساهمات إلى النتائج المستخلصة من مجالات العمل الثلاثة تلك.

٥٦ - وأضاف أن وفد بلده يؤيد تعيين جهات تنسيق للمسائل المواضيعية والقطرية. وتعتبر النقطة التي أثارها ممثل السلفادور ذات أهمية؛ وينبغي لها وللبلدان الأخرى أن تستخدم اللجنة كمنبر لتبادل الدروس المستفادة من تجاربها في مجال بناء السلام. وأعرب عن تقدير وفده البالغ لأعمال مكتب دعم بناء السلام ولأهمية صندوق بناء السلام، ويدرك الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر للتمويل.

٥٧ - الرئيس: قال إنه سيبدل قصارى جهده لإنجاز القضايا المذكورة في إعلان النوايا وتحقيق نتائج ملموسة، مهما كانت قليلة. وستراعى جميع المشورات والتعليقات على النحو الواجب

٦٣ - وأفاد بأن الأرجنتين تعتقد أيضا بأن بناء السلام يتطلب تمويلا مستداما ويمكن التنبؤ به. ولهذا السبب، فهي تواصل تأييد الاقتراح الداعي إلى تخصيص مبلغ كاف لصندوق بناء السلام من الأنصبة المقررة لميزانية الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، بدأت الأرجنتين بتقديم تبرعات إلى الصندوق في عام ٢٠١٦.

٦٤ - وختم بيانه بالقول إن الأمم المتحدة تمر بمرحلة حاسمة فيما يتعلق بعملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومبادئ القرارات المتعلقة باستدامة السلام. وقد حان الوقت لكي تتعمق اللجنة في الوفاء بولايتهما، بوسائل منها تجاوز التشكيلات الإقليمية. وترى الأرجنتين بوجه خاص، أن بإمكان اللجنة أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في مساعدة مجلس الأمن على تصميم ولايات عمليات حفظ السلام وتقييمها. ويمكن لها أيضا أن تقدم الدعم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتضررة من النزاعات. وإضافة إلى ذلك، يمكن للجنة وينبغي لها، أن تقوم في المستقبل القريب، بتوسيع نطاق عملها ليشمل مجموعة أكبر من البلدان. وتؤيد الأرجنتين عمل اللجنة تأييدا تاما وتوافق على أن العمل ينبغي أن يكون أكثر عالمية.

٦٥ - السيد غوميز كاماتشو (المكسيك): قال إن القرارين قد أتاحا تعريفا حاسما لمفهوم الحفاظ على السلام يتفق عليه الجميع. بيد أن المصطلح لا يزال غير متماسك إلى حد ما، ويحتاج إلى تعريفه بشكل أدق لكي يتحول إلى سياسة. ومن ثم، فإن مجموعة الأصدقاء المعنية بالحفاظ على السلام ملزمة بمواصلة تطوير المفهوم.

٦٦ - وذكر أن ممثل السلفادور قد أشار إلى نقطة مهمة للغاية فيما يتعلق بمسؤوليات الأمم المتحدة في مجالي بناء السلام وحفظ السلام، والمسؤوليات التي يمكن للجنة أو ينبغي لها أن تضطلع بها. وقد اتصلت السلفادور بالأمم المتحدة وطلبت دعمها، ويسر المكسيك جدا أن عينها الأمين العام ممثله الشخصي لهذا الغرض. وسوف تتيح للسلفادور فرصة للمساهمة بخبرتها. ويجب على اللجنة أن تعترف بوجاهة الطلب وأن تجد

والأمن والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة، ونتيجة لذلك، يعد اتباع نهج شامل لعدة قطاعات في الأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية. وستضطلع اللجنة بدور هام في دراسة تلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات. وأعرب عن ترحيب وفده بعزم اللجنة على اعتماد أساليب عمل أكثر مرونة، بما في ذلك اعتماد نهج مواضيعية أو إقليمية، وعن أمله بأن يؤدي دورا في هذا الصدد. ومع ذلك، لا تزال المساعي القطرية مفيدة.

٦٠ - تولى السيد هان تشونغهي (جمهورية كوريا) رئاسة الجلسة.

٦١ - السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين): قال إن الأرجنتين ستشارك في أعمال اللجنة التنظيمية، بصفتها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك فإنها ستتناول مسألة بناء السلام من منظور المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما التنمية. وقد شارك معظم البلدان الحاضرة في الحوار الرفيع المستوى الذي أجري في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي كان يهدف إلى إيجاد أوجه التآزر بين خطة عام ٢٠٣٠ والحفاظ على السلام. وهناك توافق في الآراء بين الدول الأعضاء على أن الحفاظ على السلام ميسر للتنمية المستدامة ونتيجة لها في آن واحد، وأن هذين المفهومين، إلى جانب حماية حقوق الإنسان، مفاهيم متكاملة وتشكل حلقة إيجابية للإفادة المتبادلة من التعليقات. وشاركت الأرجنتين بنشاط في عام ٢٠١٦ في المناقشات المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفي المفاوضات بشأن قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦) المتعلقين بالحفاظ على السلام. وستؤيد حكومته تنفيذ هذه العمليات داخل اللجنة، مع مراعاة أن الأمم المتحدة قد حولت تركيز اهتمامها إلى المنع.

٦٢ - وذكر أنه، لتحقيق سلام مستدام، لا بد أن يجري المنع وتوطيد السلام قبل النزاع وأثناءه وبعده. ولذلك، فقد دأبت الأرجنتين على تأييد اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار أسباب النزاع الجذرية، والتشديد على عوامل مثل تعزيز سيادة القانون، والنمو الاقتصادي المستدام، واحترام حقوق الإنسان، وكفالة مراعاة احتياجات جميع شرائح السكان.

بيئة مؤاتية للسلام والتنمية ويمكن للجنة أن تتعاون بشكل وثيق مع هذه المنظمات عند تنفيذ النهج الإقليمي المبين في خطة عملها لعام ٢٠١٧. ولئن كانت اللجنة هيئة استشارية في المقام الأول، فقد اكتسبت من تجاربها أفكارا قيمة في مجال تحسين العمليات الانتقالية وتشجيع اتباع نهج شامل للسلام.

٧٠ - وفيما يتعلق باتباع نهج أوسع نطاقا وأكثر علمية في بناء السلام وزيادة وجاهة عمل اللجنة في سياق التحديات الراهنة، والورقة غير الرسمية المقدمة من اليابان، ذكرت أنه يمكن أن تناقش اللجنة المسائل التي قد يكون لها تأثير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ١٦. ويمكن لإندونيسيا أن تطلع الدول الأخرى على تجربتها في تحقيق الديمقراطية، ويشكل منتدى بالي للديمقراطية مثلا على محفل يهدف إلى ترويج قيم السلام والديمقراطية عن طريق الحوار. ويعد التمويل أيضا من العوامل الحاسمة لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، لأن الولايات الطموحة المتعددة الأبعاد التي يعهد بها مجلس الأمن لعمليات حفظ السلام التي ينشئها تأتي دون أي ضمان لتمويل بناء السلام. ولا تزال إندونيسيا ملتزمة بدفع مساهماتها السنوية المتواضعة، وتواصل التشجيع على تقديم التبرعات إلى صندوق بناء السلام. وأثنت على الرئيس لجهوده الرامية إلى ضمان تمويل بناء السلام على نحو يمكن التنبؤ به. وأعربت عن استعداد حكومتها للمشاركة بصورة بناءة في بناء السلام باعتباره وسيلة لمواجهة التحديات المعقدة أمام تحقيق السلام والأمن.

٧١ - السيد أوكامورا (اليابان): تكلم بصفته مشاركا في بعثة الاستعراض التي قامت بها تشكيلة غينيا، فقال إن إصلاح النظام القضائي مسألة ملحة في غينيا. ولا بد من أجل توطيد السلام، من وضع سلسلة فعالة من الإجراءات الجنائية وإصلاح القطاع الأمني على الصعيد الوطني. بيد أن الآلية الحالية التابعة للتشكيلة ذات قدرة محدودة نوعا ما على التصدي لهذه التحديات عن طريق صندوق بناء السلام، لأن تصميم المشاريع أكثر صعوبة في بعض المجالات. ولا توجد منظمة دولية مكرسة لبناء المؤسسات، كما هو الحال في مجالات أخرى ذات أولوية

وسيلة لكي تصبح أكثر عالمية، وأن توسع منظورها وتستفيد من تلك الفرصة.

٦٧ - الرئيس: قال إنه فيما يتعلق بمصطلح "الحفاظ على السلام"، كان القراران المؤرخان نيسان/أبريل ٢٠١٦ يمثلان معلما بارزا. فالحفاظ على السلام يشير إلى الأهداف والعمليات التي ينطوي عليها منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها، ولكن من المهم أيضا التركيز على الإنعاش والتعمير والتنمية والمصالحة. ومن المهم أن اللجنة هي المنظمة الوحيدة التي قدمت تعريفا، وتعمل حاليا على تعميق المفهوم وتعميمه داخل الأمم المتحدة وخارجها. وذكرت السلفادور أن من شأن توسيع عمل اللجنة، وخبرتها في منطقة مختلفة، إثراء عملية تعريف هذا المصطلح. وسيعوّل على قيادة المكسيك في مجموعة الأصدقاء المعنية بالحفاظ على السلام.

٦٨ - السيد موراليس لوبيز (كولومبيا): قال إن الورقة غير الرسمية التي أعدتها اليابان مفيدة جدا وينبغي دراستها بتعمق. وفي أعقاب توقيع اتفاق السلام، تتمثل أولوية بلده في بناء السلام. ويحظى الاتفاق بدعم المجتمع الدولي، لا سيما النرويج، البلد الضامن، وشيلي، وفنزويلا، وكوبا، وكذلك الأمين العام ومجلس الأمن الذي قدمت كولومبيا إليه طلبا لإيفاد بعثة سياسية خاصة، وبدعم مكتب دعم بناء السلام. وفيما يتعلق بتوسيع عمل اللجنة، أشار إلى أنه يود أن تُستخدم كولومبيا كدراسة حالة إفرادية ونقطة مرجعية في المناقشات بشأن الحفاظ على السلام. وقد نفذت كولومبيا خطة تمتد على ١٠٠ يوم تسعى إلى تحقيق انتصارات مبكرة في تحقيق السلام، ولكن العملية الشاملة لوضع وتوطيد السلام ستستغرق حوالي ١٥ سنة. وجميع هذه العناصر عوامل هامة يجب أن تدرسها اللجنة.

٦٩ - السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا): قالت إن بلدها ملتزم بعمليات حفظ السلام ويشارك فيها بنشاط، ويعتقد بأن نجاح هذه العمليات عامل حاسم في نجاح اللجنة. ويتسم بناء السلام بأهمية حاسمة في استمرار مرحلة ما بعد النزاع، ويعتبر تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني أمرا أساسيا لتحقيق النتائج. وتهيئ الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

٧٤ - السيد زامورا ريفاس (السلفادور): قال إن هناك خطرا يتمثل في أن يؤدي الطابع العالمي إلى انعدام الواجهة والعموميات، ويجب اتخاذ إجراءات لدرء هذه النتيجة. وأفضل وسيلة لتوسيع المجال هي المؤشرات، مثل مؤشر التنمية البشرية، الذي أدى دورا رئيسيا في تعميم مفهوم التنمية، والمؤشر العالمي لحرية الصحافة. ورغم ما لهذه المؤشرات من أوجه قصور، فقد كانت مفيدة للغاية في نشر الوعي في المجتمع بما تحاول اللجنة تحقيقه. ويمكن للجنة أن تفكر في وضع مؤشر لبناء السلام ينشر سنويا أو كل سنتين، لتعميق فهم التفاعلات الهيكلية بين السلام والتنمية وبين الديمقراطية والسلام. وبذلك، فإن إسهام الأمم المتحدة سيتجاوز فهم السلام على أنه انعدام الحرب أو العنف ووضع السلام في مكانه، باعتباره عنصرا من عناصر السعادة والرفاه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٠.

كالصحة. وقد ذكر ممثل بوركينا فاسو أن إدارة أمن الحدود في غرب أفريقيا أمر بالغ الأهمية، ويعني ذلك أنه لا بد من اتباع نهج شامل لعدة قطاعات وعابر للحدود في جميع أنحاء المنطقة. والغرض من جهة التنسيق المعنية ببناء المؤسسات هو تناول هذه المسائل.

٧٢ - وأفاد بأن القصد من الورقة غير الرسمية هو توفير مادة للتفكير. فهي أولا، تقترح تحديد المسائل التي قل الاهتمام بها حتى الآن، مثل الديمقراطية والمؤسسات الأمنية الوطنية والحكم المحلي، والتركيز عليها. وهي تنظر ثانيا، في كيفية تعبئة الموارد المالية. وينبغي أن يتولى منهاج العمل تنسيق تنفيذ المشاريع ولا بد من وجود جهات مانحة ثنائية، بما في ذلك المؤسسات المالية الإقليمية. إلا أن اليابان لا تريد الإفراط في الطموح. فالهدف هو البدء بعينيا ومجال الإصلاح القضائي، قبل التوسع في المسائل الأمنية العابرة للحدود في غرب أفريقيا. ويمكن بعد ذلك توسيع المشروع ليشمل مناطق أخرى تواجه التحديات نفسها.

٧٣ - السيد دينغ (السنغال): قال إن وفده يوافق على أن من المهم مواصلة تنويع أساليب عمل اللجنة من أجل تعزيز الكفاءة والمرونة في عملها في مجال الحفاظ على السلام. ولذلك، فإنه يسره أن يرى أن اللجنة ستكرس اجتماعين لهذه المسألة عام ٢٠١٧. ثانيا، يوافق وفده أيضا على وجوب تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ فقد أثبتت التجارب في أفريقيا، وآخرها في غامبيا، أهمية دور هذه الشراكات. ولئن كانت اللجنة ذات اختصاص دولي، فإنه ينبغي أن يتسم عملها أيضا ببعيد إقليمي، لأن الدعم المقدم من الشركاء الإقليميين ظل عاملا في الحصول على نتائج جيدة حتى الآن. ويود ثالثا، أن يؤكد على أهمية تعزيز التفاعل مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الحوار الرفيع المستوى الذي عقد في اليوم السابق مثالا جيدا على هذه الجهود. وأخيرا، قال إن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به ذو أهمية حاسمة في دعم البلدان وتنفيذ الخطط الوطنية.